



توقعات القطاع المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2025

توازن النمو والمخاطر في ظل التوسع الاقتصادي

بونيت تولي

محمد دمق

تاتيانا ليسكوفا

8 يناير 2025

S&P Global
Ratings

هذا التقرير لا يعتبر تصنيفًا ائتمانيًا

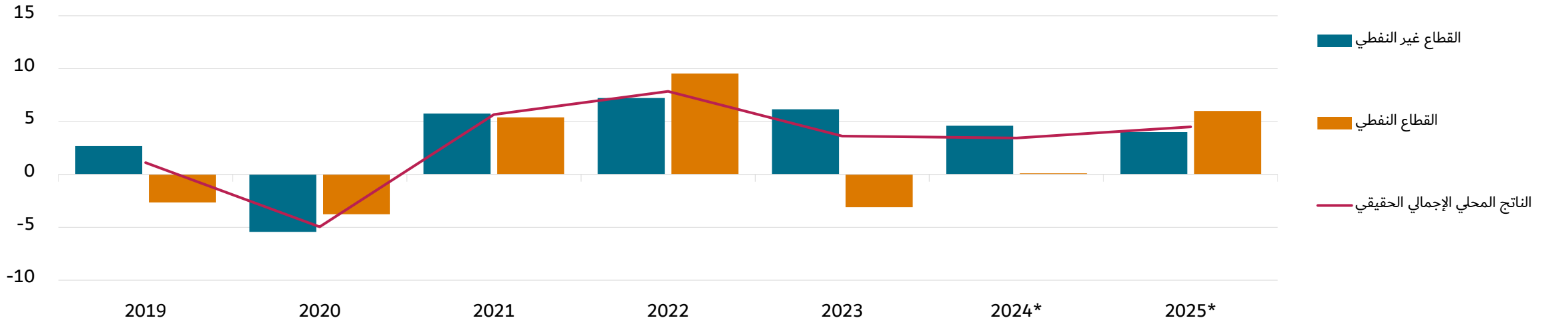
المخرجات الرئيسية

- استفادت البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة من الاقتصاد المحلي القوي، مما أدى إلى تحسن مقاييس جودة الأصول وانخفاض الخسائر الائتمانية، حيث نتوقع استمرار ذلك في عام 2025، وهو ما يدعم الاتجاه الإيجابي للمخاطر الاقتصادية في تقييمنا لمخاطر القطاع المصرفي في الدولة للبنوك الإماراتية.
- بعد الأداء القوي في العامين الماضيين، نتوقع انخفاضاً طفيفاً في الأرباح القوية للقطاع في عام 2025، واستمرار نمو دفتر الإقراض مع تيسير السياسة النقدية.
- بالرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تتأثر بالتوترات الجيوسياسية الإقليمية وتقلبات أسعار النفط، فإننا نعتقد أن المخاطر ستظل تحت السيطرة.
- نتوقع أن تحافظ البنوك الإماراتية على هوامش رأسمال مستقرة وقوية، وأوضاع تمويلية قوية، ودعم حكومي مستمر، مما سيدعم قدرتها على الصمود.

استمرار النمو الاقتصادي المطرد

- مع تزايد إنتاج النفط والغاز، نتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قويًا في الفترة 2025-2027، بدعم من النشاط القوي للقطاع غير النفطي.
- ستواصل اللوائح التنظيمية الداعمة للأعمال ونظام الضرائب المنخفضة على الشركات، وتسهيلات التأشيرات، ونجاح تأشيرات الإقامة طويلة الأمد، دعم إنشاء شركات جديدة في الدولة.
- بالرغم من احتمال التعرض لتصعيد مفاجئ في التوترات الجيوسياسية الإقليمية ولانخفاضات كبيرة في أسعار النفط، فإننا نعتقد أن المخاطر الاقتصادية ستظل قابلة للإدارة، بدعم من المرونة التي أظهرتها المنطقة خلال فترات انخفاض أسعار النفط وتفاقم عدم الاستقرار الجيوسياسي في الماضي.

الاقتصاد النفطي وغير النفطي سيدعمان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النمو (%)



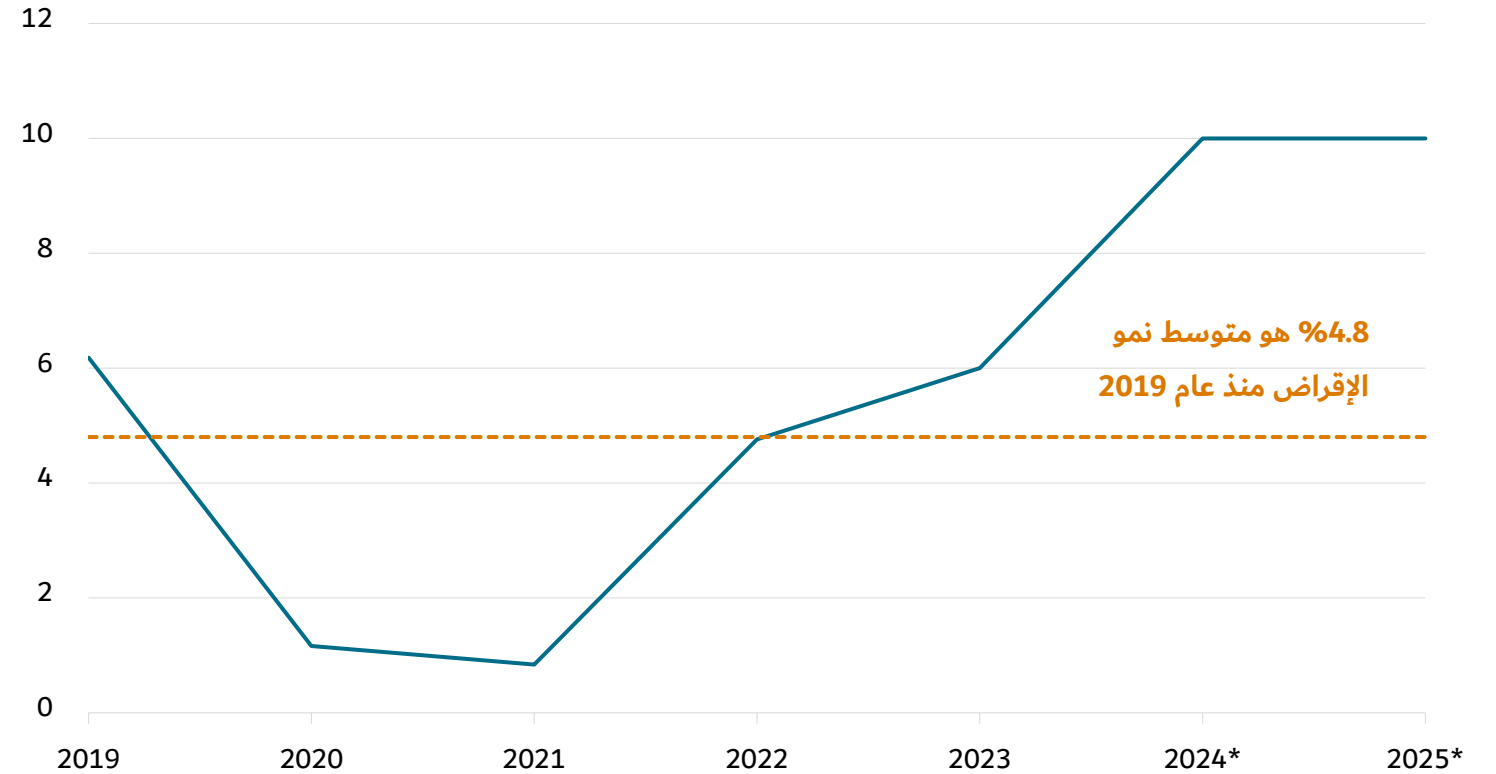
المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية»، *المتوقعة.

نمو الإقراض سيظل قويًا

انخفاض أسعار الفائدة والبيئة الاقتصادية الداعمة سيسهمان في نمو أكبر للإقراض

- نتوقع أن يستمر النمو القوي للإقراض في عام 2025، بدعم من استمرار تيسير السياسة النقدية والبيئة الاقتصادية الداعمة.
- شهدت البنوك زيادة ملحوظة في الودائع خلال الأعوام الثلاثة الماضية، مما سيدعم زخم نموها القوي.
- مع ذلك، فإن بعض الودائع خارجية وقد تكون عرضة للتقلبات بسبب جوانب الضعف الاقتصادية.

استمرار النمو القوي للإقراض (%)

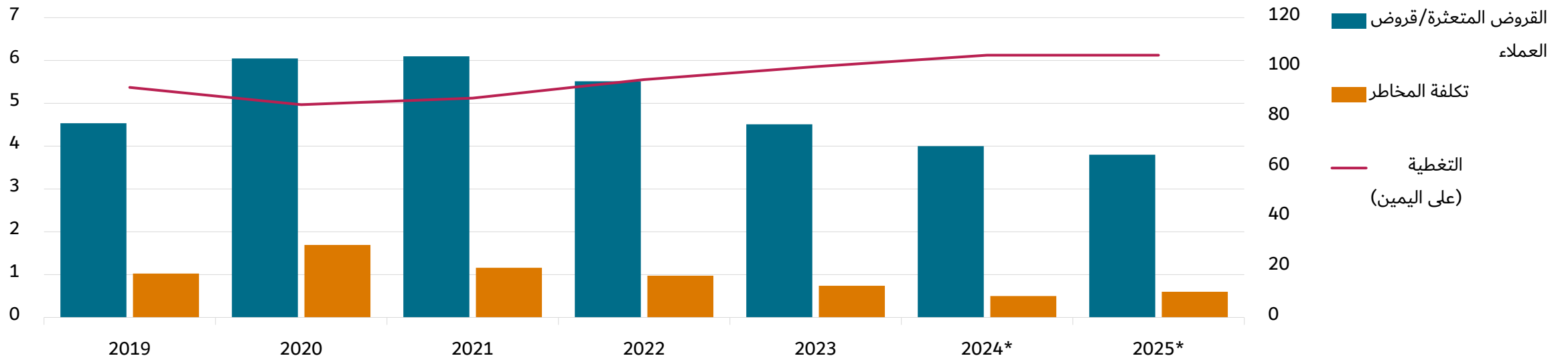


المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» *المتوقعة.

استمرار تحسن جودة الأصول

- نتوقع أن تظل القروض المتعثرة وخسائر الائتمان في البنوك الإماراتية منخفضة، وذلك لأن الأداء القوي للقطاعات غير النفطية والخفض المتوقع لأسعار الفائدة سيساعدان في تحسين جودة الأصول الأساسية.
- على مدى العامين الماضيين، استخدمت البنوك ربحيتها العالية للاحتفاظ بمخصصات للقروض القديمة وقامت بشطبها، مما أدى إلى انخفاض قروض المرحلة الثالثة لأكثر من 10 بنوك إلى 4% من إجمالي القروض كما في 30 سبتمبر 2024، منخفضة من أعلى مستوى لها في عام 2021 حين بلغ 6.1%.
- بالإضافة إلى ذلك، أدى تحسن البيئة الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات التحصيل من القروض المشطوبة، مما ساهم في خفض الخسائر الائتمانية الصافية.

تحسن متوسط جودة الأصول لدى البنوك الإماراتية (%)

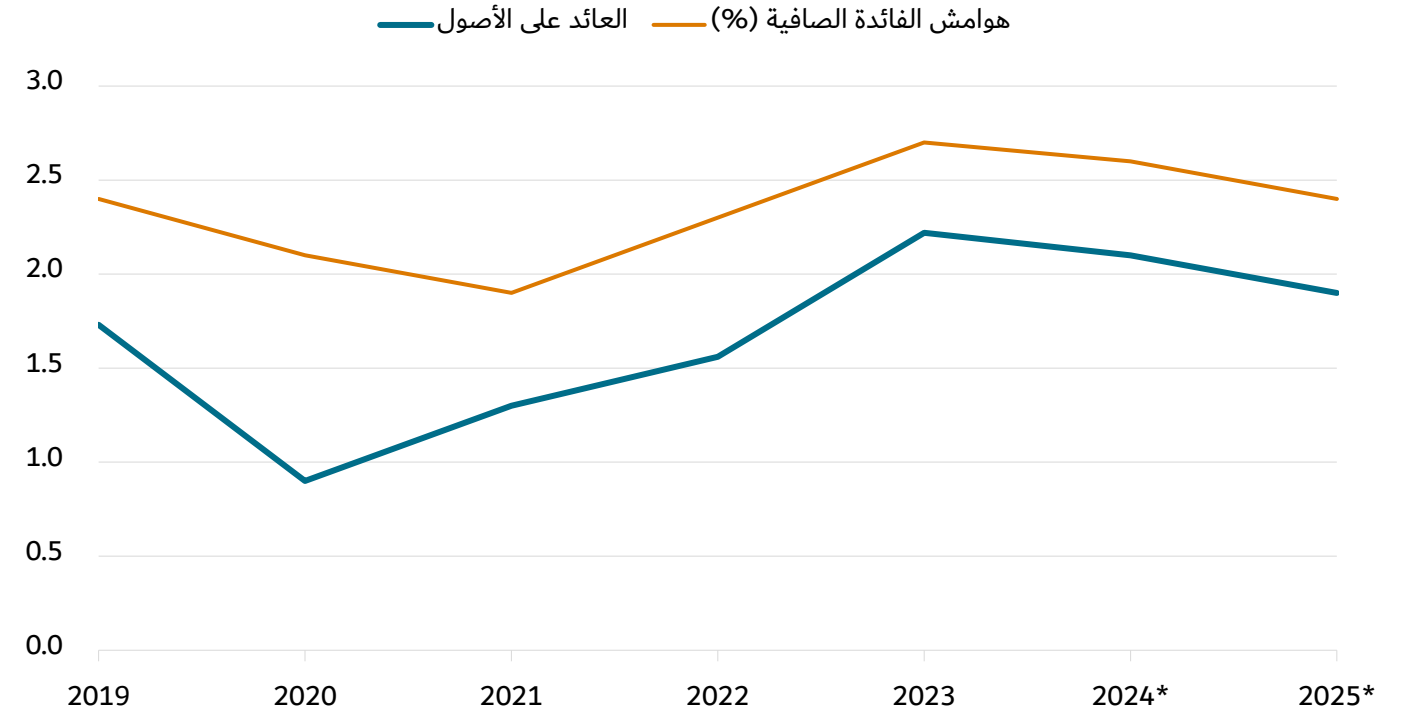


البيانات لأكثر من 10 بنوك. *المتوقعة. المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

الربحية ستنخفض قليلاً مع تباطؤ الهوامش

ربحية البنوك الإماراتية ستراجع قليلاً مع انخفاض أسعار الفائدة

الربحية ستنخفض قليلاً



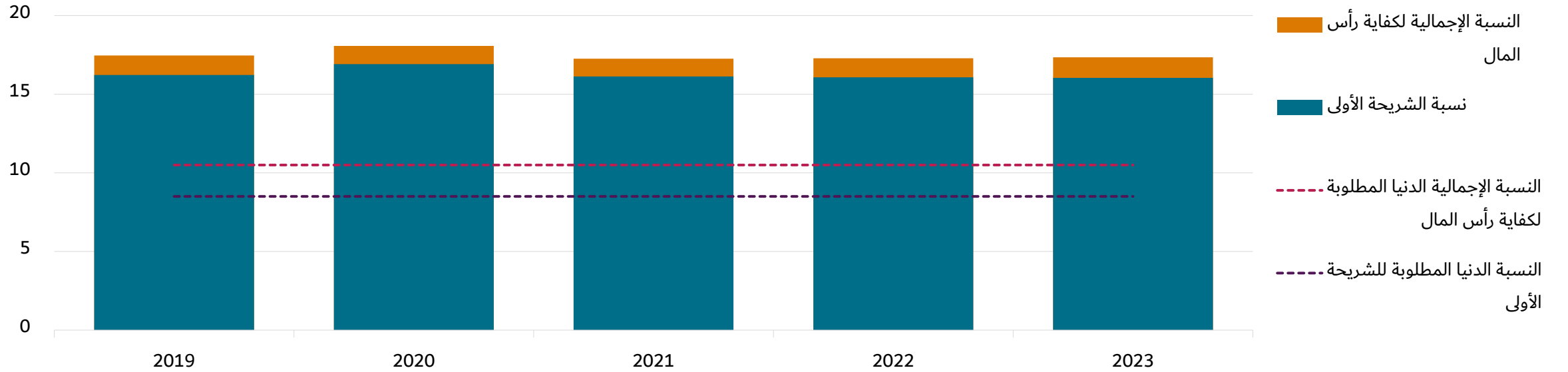
البيانات لأكثر من 10 بنوك. *المتوقعة. المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

- تحسنت ربحية البنوك الإماراتية مع تشديد السياسة النقدية، حيث ساعد ارتفاع أسعار الفائدة في زيادة هوامش الأرباح، ونتوقع الآن أن تحذو الربحية حذوها في ظل انخفاض أسعار الفائدة. ونتوقع أن تظل تكلفة المخاطر منخفضة، وبالتالي من المتوقع أن تظل ربحية البنوك الإماراتية مرتفعة، وإن بمستويات أقل من الذروة التي وصلت إليها في عام 2023.
- من المتوقع أن تحافظ البنوك على كفاءتها القوية بفضل ترشيد استخدام الفروع، ونقل الموظفين إلى مواقع خارجية أقل تكلفة، وزيادة التحول الرقمي، مما سيسهم في تعزيز الربحية.

الرسملة تظل عامل دعم

- دعمت هوامش رأس المال القوية القطاع المصرفي على مدى السنوات الماضية.
- يتوقع أن تعمل البنوك على تعزيز هوامش رأس المال من خلال توليد رأس مال داخلي قوي، مدفوعًا بالربحية العالية ودعم المساهمين وتوزيعات الأرباح التي تكون عمومًا أقل من 50%.
- تظل جودة رأس المال قوية، مع حصة متواضعة من الأدوات الهجينة. مثلت أدوات الشريحة الأولى الإضافية 12.2% من إجمالي رأس المال المعدل، كما في نهاية عام 2023. ويوفر انخفاض أسعار الفائدة للبنوك فرصة لتعزيز الإصدارات الهجينة واستبدال الأدوات الحالية بتكلفة أقل عندما تصل إلى تواريخ استدعائها.

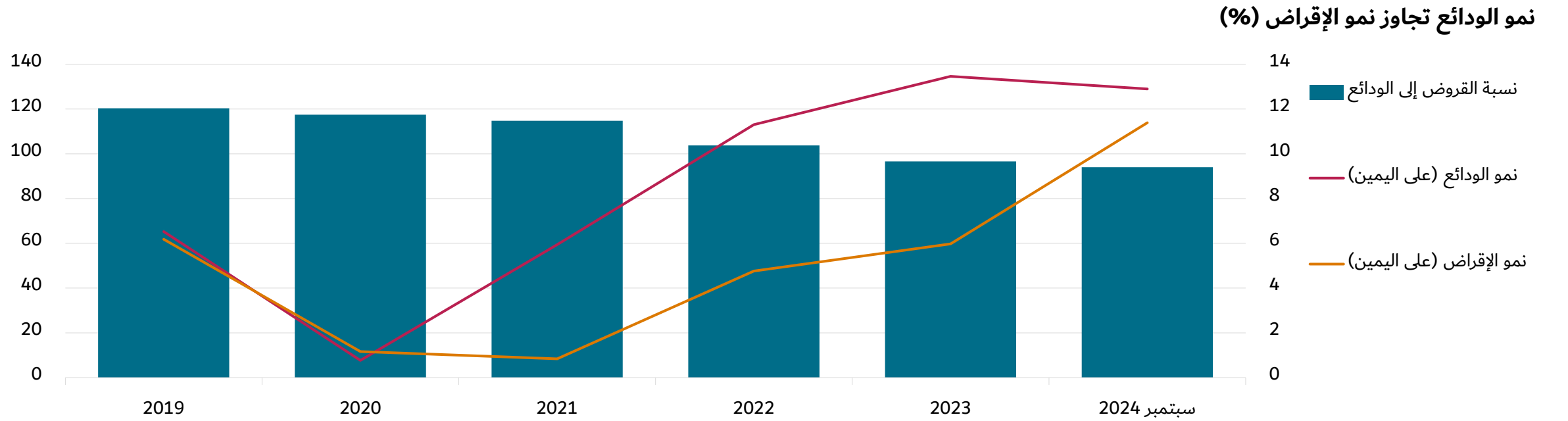
البنوك الإماراتية تتمتع بمراكز رأس مال قوية (%)



البيانات لأكثر من 10 بنوك. المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

الودائع المحلية القوية تدعم التمويل

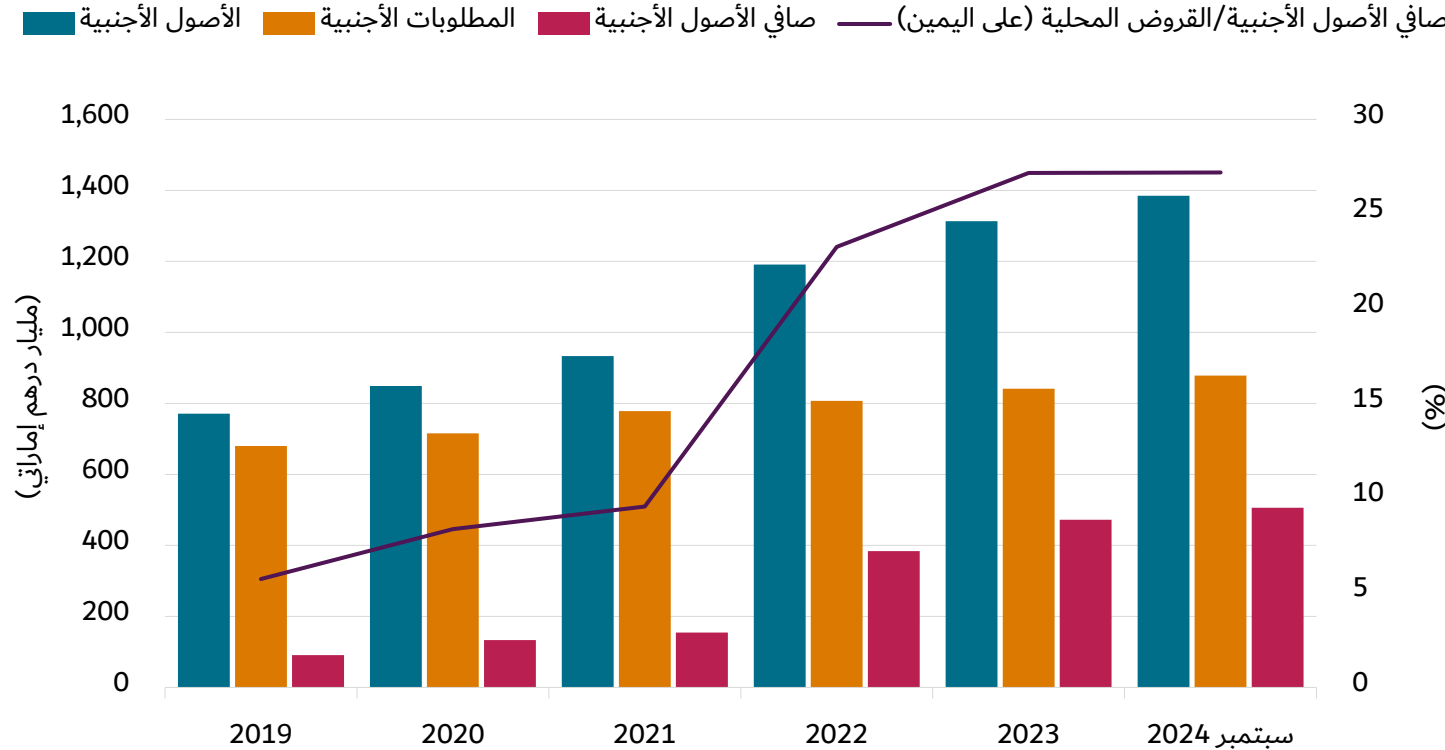
- تستفيد هياكل التمويل في البنوك الإماراتية من القواعد القوية لودائع العملاء الأساسيين والاعتماد المحدود على التمويل الخارجي.
- تحسن نمو الودائع في السنوات الأخيرة حيث أعطت الشركات الخاصة والمودعون الأفراد الأولوية للدخار على الإنفاق، كما قدمت أسعار الفائدة المرتفعة عائدات أفضل على الودائع.
- نتوقع أن يستمر النمو القوي للودائع خلال عام 2025، نظرًا لأن الاقتصاد غير النفطي يظل داعماً، مما يؤدي إلى توليد أقوى للتدفقات النقدية من الشركات.



المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

احتياجات التمويل/إعادة التمويل الدولية محدودة

القطاع المصرفي يعزز مركزه الخارجي



المصادر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

- تتمتع البنوك الإماراتية بمركز أصول خارجية صافي قوي، على الرغم من إصدار البنوك مؤخرًا لأدوات دين في الأسواق الدولية، وهو ما نعتقد أنه في الغالب جاء لتنويع قاعدة تمويلها وليس بدافع الضرورة.

- ارتفع صافي الأصول الخارجية إلى 27.2% من إجمالي القروض المحلية على مستوى النظام المصرفي كما في 30 سبتمبر 2024، مما يجعلها أقل عرضة لحالة عدم اليقين المستمرة في أسواق رأس المال الدولية.

- مثلت الودائع الأجنبية 29% من المطلوبات الأجنبية للقطاع المصرفي، في حين بلغ الاقتراض بين البنوك وتمويل سوق رأس المال في سبتمبر 2024 نحو 20%.

- على الرغم من أن المخاطر الجيوسياسية غير المتوقعة قد تؤدي إلى هروب التمويلات، فإننا نعتقد أن البنوك الإماراتية قادرة على تحمل ضغوط كبيرة.

اتجاهات القطاع وتأثيرها على النظام المصرفي

على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا ظهور البنوك الرقمية والتكنولوجيا المالية، وزيادة في المنتجات الرقمية التي تقدمها البنوك التقليدية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- مهدت الموافقة الأخيرة على الخطة الإطارية لتسجيل العملات المستقرة الطريق أمام إصدار العملات المستقرة المدعومة بالدرهم الإماراتي في الدولة.
- مع ذلك، فإننا نتوقع أن تُكْمَل البنوك الجديدة وشركات التكنولوجيا المالية، البنوك التقليدية، وليس أن تحل محلها، في ظل استمرار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الحفاظ على استقرار النظام المصرفي التقليدي وتشجيع البنوك على تعزيز جهود التحول الرقمي.

تأثير محدود لمخاطر تحول الطاقة على الجدارة الائتمانية للبنوك.

- نرى بأن الإقراض المباشر من البنوك المحلية للقطاعات المنكشفة على تحول الطاقة يمكن إدارته - نحو 11% من إجمالي الإقراض في المتوسط في نهاية عام 2023 - على الرغم من تركيز الاقتصاد الإماراتي العالي على قطاع النفط والغاز (نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة).
- بالإضافة إلى ذلك، فإن التنويع الاقتصادي المستمر، والثروة الاقتصادية العالية، والأصول السائلة الخارجية الضخمة، إلى جانب زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، سيساعد أيضاً في التخفيف من مخاطر الانتقال من المصادر المنتجة للكربون على الاقتصاد والنظام المصرفي.

اتجاهات القطاع وتأثيرها على النظام المصرفي

ارتفعت أسعار العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث يسهم القطاع بدور مهم في النمو الاقتصادي المحلي.

- من المقرر تسليم عدد كبير من الوحدات المباعة مسبقًا خلال الأشهر 12-24 المقبلة، مما قد يعرض السوق لمخاطر فائض العرض.
- مع ذلك، نعتقد أن المخاطر التي تواجه البنوك محدودة لأن معظم معاملات العقارات على الخارطة تتم نقدًا - ويتم تمويل ما بين 30%-40% فقط من المبيعات الجاهزة باستخدام الرهن العقاري.
- بالإضافة إلى ذلك، انخفض انكشاف القطاع المصرفي على قطاعي العقارات والبناء إلى 15% من إجمالي دفتر الإقراض كما في 30 يونيو 2024، من 20% في عام 2021.
- حقق المطورون نموًا قويًا على مدى السنوات الثلاث الماضية مع تحقيق إيرادات قياسية وتحصيلات نقدية متسارعة عززت من توليد التدفق النقدي لديهم.

تقييماتنا لمخاطر القطاع المصرفي في الدولة وتصنيفاتنا الائتمانية للبنوك الإماراتية

- نرى اتجاهًا إيجابيًا للمخاطر الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لأن الأداء القوي للاقتصاد غير النفطي في الدولة أدى إلى تحسين مؤشرات جودة أصول النظام المصرفي وتقليص الخسائر الائتمانية.
- تُظهر تصنيفاتنا الائتمانية للبنوك وتوزيع النظرات المستقبلية أن البنوك الإماراتية تسير بخطى مستقر نحو عام 2025، وهو ما يعكس الأداء القوي للبنوك الناجم عن تحسن جودة الأصول، ونمو الإقراض القوي، واستمرار الربحية المرتفعة، ولكن يوازنه مخاطر خفض المحتمل للتصنيفات الائتمانية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية الإقليمية وتقلب أسعار النفط.
- تدعم إستراتيجية البنك لتقليل المخاطر النظرة المستقبلية الإيجابية لبنك أبوظبي التجاري، حيث تتضمن هذه الإستراتيجية تقليل الانكشاف على القطاعات والأطراف النظيرة عالية المخاطر، كما أنها مدفوعة بتوقعاتنا باستمرار الدعم الحكومي القوي وفي الوقت المناسب إذا لزم الأمر.

التصنيف الائتماني للمُصدر	
بنك أبو ظبي الأول	A-1+/مستقرة-/AA-
بنك أبو ظبي التجاري	A-1/إيجابية/A
بنك المشرق	A-1/مستقرة/A
مصرف الشارقة الإسلامي	A-2/مستقرة-/A-
بنك الفجيرة الوطني	A-2/مستقرة+/BBB+

التصنيفات الائتمانية كما في 7 يناير 2025. المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

البحوث ذات الصلة

- تقييم مخاطر القطاع المصرفي في الدولة: الإمارات العربية المتحدة، 2024/12/15
- تحسن جودة الأصول يدعم الاتجاه الإيجابي للمخاطر الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة: بقاء تقييم مخاطر القطاع المصرفي في الدولة ضمن المجموعة 5، 2024/11/27
- توقعات القطاع المصرفي الخليجي لعام 2025: الربحية وجودة الأصول تعززان المرونة، 2024/11/13
- ما هي الآثار المحتملة لاتساع الصراع في الشرق الأوسط على البنوك الخليجية؟ ، 2024/10/21
- الخدمات المصرفية في ثلاث دقائق: البنوك الخليجية في وضع جيد لمواصلة مسيرتها القوية، 2024/9/4

فريق المحليين



تاتيانا ليسكوفا

مدير

دبي

+971 4 372 7151

tatjana.lescova@spglobal.com



محمد ديمق

مدير إداري

دبي

+971 372 7153

mohamed.damak@spglobal.com



بونيت تولي

مدير مشارك

دبي

+971 372 7157

puneet.tuli@spglobal.com

النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دوماً. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعةً "إس آند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة «إس آند بي» ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المدبرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعين "أطراف إس آند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجة لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويُقدّم المحتوى على أساس "كما هو". ويخلي "أطراف إس آند بي" مسؤوليتهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقابلية التسويق، أو الجاهزية لغرض أو استخدام معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات. ولا تتحمل "إس آند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويض، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال تمت الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع. ولا تعتبر آراء وكالة "إس آند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدناه) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلزم وكالة "إس آند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلاً عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات أعمال أخرى. لا تعمل "إس آند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما قامت "إس آند بي" بالحصول على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرها، إلا أنها لم تجر التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلققتها. قد يتم نشر مواد ذات الصلة بالتصنيف الائتماني للعديد من الأسباب لا تعتمد بالضرورة على إجراء تم اتخاذه من قبل لجنة التصنيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر التحديث الدوري للتصنيف الائتماني والتحليلات المرتبطة به.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس آند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما تم ذكره آنفاً.

تقوم وكالة "إس آند بي" بالفصل بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس آند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتبع وكالة "إس آند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس آند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. وتحتفظ "إس آند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تقوم وكالة "إس آند بي" جلوبال للتصنيفات الائتمانية" بنشر التصنيفات والتحليلات العلنية على موقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت: www.spglobal.com/ratings (بدون رسوم) www.spcapitaliq.com (اشتراك)، وقد يتم نشرها بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس آند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنكم زيارة الرابط الإلكتروني التالي: www.spglobal.com/ratings/usratingsfees

أستراليا: إس آند بي جلوبال ريتينجز أستراليا تحمل رخصة الخدمات المالية الأسترالية رقم 337565 بموجب قانون الشركات لعام 2001. التصنيفات الائتمانية لوكالة "إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" والأبحاث ذات الصلة ليست مخصصة ولا يجب توزيعها على أي شخص في أستراليا بخلاف عميل البيع بالجملة (على النحو المحدد في الفصل 7 من قانون الشركات).

ستاندرد آند بورز، وإس آند بي، وريتجنزداريكت جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة".

spglobal.com/ratings